

في الحاجة الى مشروع سياسي جامع قبل فوات الأوان.

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

سابقة لم يشهد لها التاريخ التونسي المعاصر مثيلا، تتضح الابعاد الحقيقية لهذه الاجراءات حيث لا ترمي الى حماية كيان الدولة من خطر داهم كما برّرها متّخذها وانما تعكس طموحا سياسيا شخصيا ما فتئ يبشر به صاحبه على امتداد عشرية الانتقال الديمقراطي. طموحا تأكّد بإعلان رئيس الجمهورية على خريطة طريق زمن من خلالها الخروج من الاستثناء. الا ان الرزنامة عدّت محاولة جديدة للالتفاف على مكتسبات الجمهورية الثانية بل محاولة لنسفها من داخلها عبر تنظيم استشارة وطنية الكترونية تشكّل مخرجاتها أسس الدستور الجديد هذا علاوة على وضع قانون انتخابي جديد وفّي للديمقراطية القاعدية. وبذلك يتحقّق الهدف المقصود من الإجراءات الاستثنائية والتمثّل في فرض خيار سياسي بطريقة احاديّة وعبر وسائل وأدوات الدولة.

غير أنّ سرعة تدهور الازواج السياسية والعجز على إيجاد حلول لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2022 ناهيك عن انكشاف سطحيّة شعارات استرجاع الأموال المنهوبة ومقاومة الاحتكار وغلاء الأسعار وتطهير الدولة والقضاء من الفاسدين، تدفع للتساؤل عن الجدوى من الاصرار على اجندة سياسية لا تجيب إلا على طموحات صاحبها في حين أنّ تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة اثبتت أنّ المخرج الوحيد لأزمة الديمقراطية هو مزيد الاستثمار فيها والبحث عن حلول من داخلها.

ان ما تعيشه الديمقراطية التونسية الناشئة من مخاطر تحدى بمصيرها يستوجب التوقف

كما كان متوقّعا عمّقت نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019 الانقسام السياسي الحاد وساهمت في تزيير المشهد ومزيد تعقيده حيث شكّلت نتائجها تحوّلا جذريا في المشهد السياسي والمؤسّساتي للدولة. من ذلك عجز الحزب الفائز على تشكيل حكومة تحضي بالأغلبية وحرص الرئيس على اقتناص الفرصة موجهها صواريخه لاحقا للمنظومة الدستورية والسياسية والمؤسّساتية للجمهورية الثانية ناسفا منجزا سياسيا هامّا عدّ استثناء في منطقته. على صعيد آخر وعلى امتداد سنوات الانتقال الديمقراطي تعامل الفاعلون الرئيسيون باستخفاف مع المسألة الاقتصادية والاجتماعية معرّضين بذلك الانتقال السياسي الى اعلى درجات الخطر، كان هذا هو القاسم المشترك بين جميع الفاعلين من أحزاب سياسية حاكمة ومعارضة ومنظمات وطنية ونقابية وحكومات متعاقبة.

سريعا ما تدحرج المشهد السياسي بعد عشر سنوات من الانتقال الديمقراطي الى فرض تغير الواقع بالقوة حيث التجأ رئيس الجمهورية الى تفعيل الفصل 80 خارج المقتضيات الدستورية ممّا خلف انقساما سياسيا حادّا بين شقّ مؤيّد للإجراءات وآخر واصفا إياها بالانقلاب على الدستور والشرعية.

ورغم ما اثار تفعيل الإجراءات الاستثنائية من انتقادات حادّة لرئيس الجمهورية من الدّاخل والخارج، خاصّة بعد ان تأكّدت ملامحها التسلّطية عبر تجميع السلط العمومية للدولة بين يدي الرّئيس في

السبب الأوّل رفض مؤسّسة رئاسة الجمهورية رعاية حوار وطني جدّي وجنوحها لحوار شكلي انطلق فاشلا بشهادة منظميه قبل معارضيه والسبب الثاني ان الاتحاد الهام التونسي للشغل الدّاعي لحوار وطني لا يمكن ان يكون في نفس الوقت الرّاعي للحوار والضامن لنجاعة مخرجاته بحكم انه سيبقى المؤثّر في مجريات الحوار وموجّهاته.

يزداد المشهد تعقيدا في ظل غياب إطار لمناقشة الطرق الكفيلة بإصلاح المنظومة السياسية ويقصد به تعديل قانون الأحزاب والانتخابات بما يعكس رغبة في تجاوز هنات الانتقال الديمقراطي والبحث عن إصلاحه من داخله وبأدواته دفعا للديمقراطية وتعزيزها لها.

بناء على ما تقدّم فإنّ المشروع السياسي الجامع الوحيد الكفيل بإنقاذ البلاد والحيلولة دون افلاس الدولة وانهيارها وتفكّكها يمرّ بالضرورة عبر:

- اعتبار الإجراءات الاستثنائية مدخلا ممكنا للإصلاح في حالة الرّجوع للمتطلبات الدستورية التي نصّ عليها الفصل 80 والتقيّد بها.

- التعجيل بالحوار الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح متأكّدا أكثر من أي وقت مضى من أجل توحيد الرّؤى الكفيلة بإخراج البلاد من دائرة الإفلاس والانهيار.

- الاتفاق حول الإصلاحات الكفيلة باستعادة الديمقراطية وتفعيلها.

فهل سيتغلّب الفاعلون على رغباتهم واکراهاتهم ويجنحون للعقل قبل فوات الأوان؟

على طبيعة المشروع الإصلاحي الذي تحتاجه البلاد من أجل الخروج من أزمتها المركبة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية والذي لا يمكن ان يكون الا مشروعا سياسيا جامعا ومستعجلا يراعي سرعة تدهور الأوضاع المالية للدولة والظروف المعيشية للمواطنين.

وحتّى يكون هذا المشروع السياسي مخرجا حقيقيا للزمة عليه ان يبحث على رؤية مشتركة للحلول الكفيلة بإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية وان يجب على كيفية اصلاح واقع الحياة السياسية والمؤسّساتية للدولة التي فرضت نفسها كاستحقاق متأكّد بعد مضي دورتين انتخابيتين في ظلّ دستور 2014.

أمّا ما تعلّق بإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية الخانقة والتي من انعكاساتها المباشرة تدهور المالية العمومية ووصولها الى حافة الإفلاس فإنّه تجدر الإشارة أنّ هذه المهمة لن تكون متاحة امام المشروع السياسي الجامع الا عبر تفعيل الحوار الاقتصادي والاجتماعي ومأسسته. حيث يعتبر غياب الأطر المؤسّساتية للنقاش الاقتصادي والاجتماعي أكبر عائق امام بلورة رؤية مشتركة بين اهم الفاعلين اذ بعد حل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 2011 وبعد العجز على تفعيل هياة التنمية المستدامة التي نصّ عليها دستور 2014 بقيت المسألة الاقتصادية والاجتماعية على هامش الحوارات المؤسّساتية.

من هنا تبدأ الصعوبات فالإجابة على سؤال كيف يمكن لمشروع سياسي جامع ان يطلق الحوار الكفيل بإيجاد حلول للزمة الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة؟ ليس بالمهمة المتاحة على الأقل لسببين اثنين: